حلم قديم.. وكوابيس جديدة

السوق العربية المشتركة.. بين النظرية وتحديات الكيانات الاقتصادية البديلة

بقلم: مدحت العراقى – باحث اقتصادى

تمهيد:

نادى الفكر الكلاسيكى بحرية التبادل على المستوى العالمى بدعوى المساهمة فى دفع عجلة الإنتاج المحلى، وزيادة الرفاهة على المستوى العالمى، من خلال تقسيم دولى للعمل يكفل زيادة كفاءة استخدام الموارد، وحملت الولايات المتحدة وبريطانيا لواء الدعوة إلى تحرير التجارة الدولية.

وبدلاً من أن يؤدى تحرير التجارة إلى "الدولية الاقتصادية"، التى ترسخ التعددية ومشاركة جميع الأطراف فى منافع التجارة - قاد إلى "إقليمية التجارة الدولية"؛ لتندمج مجموعة من اقتصادات الدول النامية فى اقتصاد واحد متقدم (مركز)، وتصب المنافع كلها فى صالح هذا المركز (1).

ولأننا فى منطقة تموج بالصراعات العسكرية والسياسية والاقتصادية .. كان لا بد أن نتوحد لنبقى، وأن نتكاتف لنقوى، وأن نتكامل لنسود.

والدول العربية تملك الكثير من مقومات القوة والسيادة؛ حيث تتوزع على مساحة من الأراضى توازى 14 مليون كلم مربع، وتشير مؤشرات عام 1999 إلى أن عدد السكان بلغ 273 مليون نسمة، والناتج المحلى الإجمالى 622 مليار دولار، وتستحوذ هذه البلاد على 5،62% من احتياط النفط العالمى، و28% من الإنتاج العالمى، بينما تبلغ حصتها من الصادرات 3%، أو ما يوازى 163 مليار دولار، ومن الواردات العالمية 6،2% أو 7،157 مليار دولار، أما نسبة التجارة البينية بين هذه الدول فلا تتجاوز 9% من مجمل تجارتها الخارجية(2).

الجذور التاريخية:

تضمن ميثاق الجامعة العربية سنة 1945م، نصًا يقضى بالتعاون الاقتصادى بين الدول الأعضاء، وذكرت المادة الثانية منه أن من أغراض الجامعة تعاون الدول المشتركة تعاونًا وثيقًا فى الشئون الاقتصادية والمالية، ويدخل فى ذلك الجمارك والتبادل التجارى، وشئون النقد والزراعة والصناعة، كما نص الميثاق على تكوين لجنة اقتصادية ومالية لوضع قواعد التعاون.

وفى سنة 1950م عقدت دول الجامعة العربية معاهدة الدفاع المشترك والتعاون الاقتصادى، وتقرر تأليف "المجلس الاقتصادى"، ويتشكل من وزراء المالية والاقتصاد فى الدول الأعضاء أو من ينوب عنهم، كما أوصى مجلس الجامعة

العربية فى السنة نفسها بتطبيق مبدأ المعاملة التفضيلية فى العلاقات التجارية بين الدول الأعضاء(3).
ومنذ ذلك التاريخ بدأ الحديث عن التكامل الاقتصادى العربى، ولكن لم تر الكثرة الغالبة من مشاريعه التى أجازتها جامعة الدول العربية والمجالس المختلفة نتيجة لواقع العلاقات السياسية بين الدول العربية، ورغم أن الوطن العربى قطع شوطاً طويلاً فى سعيه على درب التكامل الاقتصادى، فإن اتفاقية الوحدة الاقتصادية، التى أقرت فى 6 من يونيو 1962م، كانت حجر الزاوية فيه، ومثلت هذه الاتفاقية المبادئ الأساسية التى تقوم عليها عملية التكامل فى ضوء الأفكار التى جاءت بها الأدبيات العربية والعالمية، وتنطلق استراتيجية التكامل الاقتصادى الغربى من السعى نحو تحقيق مجموعة من الأهداف التى حددتها الاتفاقية المذكورة لبلوغ الوحدة الاقتصادية العربية الكفيلة بدعم جهود الأقطار العربية الرامية إلى إزالة الفوارق القائمة بينها، وتعزيز قدراتها على تحقيق تنمية عربية جديرة بالاعتبار، وإنشاء سوق عربية مشتركة، هذه الأهداف نصت عليها المادة الأولى من اتفاقية الوحدة الاقتصادية على النحو التالى:
تقوم بين دول الجامعة العربية وحدة اقتصادية كاملة تضمن بصورة خاصة لتلك الدول ولرعاياها على قدم المساواة:
- حرية انتقال الأشخاص ورءوس الأموال.
- حرية تبادل البضائع والمنتجات الوطنية والأجنبية.
- حرية الإقامة والعمل وممارسة النشاط الاقتصادى.
- حرية النقل والترانزيت، واستعمال وسائل النقل والمرافئ والمطارات المدنية.
- حقوق التملك والايصاء والإرث.
ورغم أن اتفاقية الوحدة الاقتصادية العربية جاءت ثمرة لإرادة عربية، عبرت عنها اللجنة السياسية بجامعة الدول العربية بالمطالبة بتحقيق وحدة اقتصادية عربية على مراحل، وبأقصى ما يمكن من السرعة - وهو ما نصَّت عليه المادة الرابعة عشرة من الاتفاقية - فإنه لم يتم الاتفاق - عند إعدادها - على تفاصيل المراحل، التى يجرى بموجبها التحرك على مسار الوحدة الاقتصادية، واكتفى واضعو الاتفاقية بإضافة ملحق يتضمن الخطوات التى يجرى اتخاذها خلال مرحلة انتقالية مداها خمس سنوات "يجوز مدها إلى عشرة "، وتتضمن معظم أهداف الوحدة الاقتصادية باستثناء حرية تبادل البضائع والمنتجات الأجنبية، وحرية انتقال رءوس الأموال، رغم استهداف تحقيق حرية ممارسة النشاط الاقتصادى والأشخاص والعمل.
كما نصت الاتفاقية على أن يقوم مجلس الوحدة بدراسة الخطوات اللازمة لتحقيق سائر أهداف الوحدة الاقتصادية، وفقًا للمراحل التى يحددها، ويرفع

مقترحاته إلى حكومات الأطراف المتعاقدة، لإقرارها حسب الأصول الدستورية المرعية لدى كل منها؛ وترتب على ذلك عدم وضوح المراحل أمام الأطرف المتعاقدة، أو تلك التى يمكن أن تنضم إلى الاتفاقية؛ مما أثار عقبات فى طريق التطبيق، وأفسح المجال لتفاوت مواقف الدول من الخطوات التى تطرح عليها للتصديق؛ ومن ثم فلا بد أن تتضمن استراتيجية التكامل تفاصيل المراحل التى يجرى العمل بها؛ تحقيقًا لأهداف الوحدة الاقتصادية العربية خلال المدى الزمنى للاستراتيجية(4).

وتعتبر اتفاقية "تسهيل التبادل التجارى، وتنظيم تجارة الترانزيت بين دول الجامعة العربية" التى أبرمت فى 7 من سبتمبر 1953م؛ أول صور التعاون الاقتصادى بين الدول العربية، منذ سريان مفعول ميثاق جامعة الدول العربية فى 10 من مارس 1945م؛ وبعد إنشاء المجلس الاقتصادى العربى عام 1950م.

ثم وُلدت فكرة السوق العربية المشركة عام 1957م باتفاقية الوحدة الاقتصادية بين دول الجامعة العربية، وقد وقَّع على هذه الاتفاقية كل من (مصر ولبنان والأردن) فى 12 من ديسمبر 1953م، وصادقت عليها السعودية والعراق عام 1954م، ثم الكويت عام 1962م، وقد نصت هذه الاتفاقية على إعفاء عدد من السلع الزراعية، والحيوانية، والثروات الطبيعية من الرسوم الجمركية، كما خفضت الرسوم الجمركية على عدد من السلع الصناعية بنسبة 25% بشرط أن تكون عربية المنشأ.

وبعد شهرين فقط من توقيع اتفاقية السوق الأوروبية المشتركة فى روما، وتحديدًا فى 2 من فبراير 1957م، أقر المجلس الاقتصادى العربى مشروع اتفاقية الوحدة الاقتصادية العربية، واستمرت المشاورات لأكثر من ست سنوات، أودعت بعدها خمس دول عربية - الأردن والعراق والكويت ومصر وسوريا - وثائق تصديق هذه الاتفاقية لتصبح نافذة المفعول اعتبارًا من 23 من أبريل 1964م.

ثم زاد عدد الدول التى انضمت إلى الاتفاقية ليصبح (13) دولة بانضمام كل من اليمن الشمالى ثم الجنوبى، السودان، ليبيا، الإمارات، الصومال، موريتانيا، فلسطين.

وتنص الاتفاقية على قيام وحدة اقتصادية كاملة بين الدول الأطراف تضمن لها ولرعاياها على قدم المساواة حرية انتقال الأشخاص، ورءوس الأموال، وتبادل البضائع والمنتجات، والإقامة، والعمل، والاستخدام، وحرية النقل، والترانزيت، وحقوق التملك، والايصاء، والإرث، وذلك عن طريق جعل هذه البلاد منطقة جمركية واحدة، وتوحيد سياسات التجارة الخارجية، وتشريعات العمل،

والضـرائب، والرسـوم، وتنسـيق السياسـات المتعلقـة بالزراعـة والصـناعة، والتجارة الداخلية، والسياسات النقدية والمالية تمهيدًا للوحدة النقدية فيها.

حبر على ورق

وقد اتخذ مجلس الوحدة الاقتصادية الذى يشرف على تنفيذ هذه الاتفاقية عدة قرارات وخطوات، كان أهمهما على الإطلاق القرار رقم (17) فى 13 من أغسطس 1964م، ويقضى بإنشاء سوق عربية مشتركة يبدأ العمل بأحكامها اعتبارًا من مطلع عام 1965م، وتتحقق على مراحل تنتهى فى نهاية 1974م، ولكن السوق ما زالت حتى اليوم حبرًا على ورق، ولم تخرج إلى حيز الوجود، وقد تعددت أسباب تعثر السوق العربية المشتركة، وانقسمت إلى أربعة أقسام(5):

أولاً: الأسباب المتعلقة بالبنية الإنتاجية لدول السوق:

ـ تعانى معظم الدول العربية من ظاهرة المرض الهولندى (غلبة المواد الأولية على صادراتها)؛ حيث يسيطر القطاع الأوَّلى (الزراعة والثروات الطبيعية) على معظم المبادلات الاقتصادية العربية، ويقوم التبادل التجارى بين دول السوق على بعض السلع الغذائية والمواد الأولية، مع تطابق كبير فيما بينها.

ـ تفاوت مستويات النمو؛ أى الخوف من تأثير المراكز الصناعية الأكثر تقدمًا داخل السوق على فرص النمو الصناعى فى البلاد الأقل تقدمًا.

ثانيًا: الأسباب الناجمة عن عناصر التنظيم الاقتصادى:

ـ اختلاف الأنظمة الاقتصادية بين الدول الأعضاء فى اتفاقية الوحدة الاقتصادية.

ـ اختلاف السياسات الاقتصادية بين هذه الدول، وخاصة سياسة التجارة الخارجية، والسياسة النقدية والمالية، واختلاف أنظمة التحويل الخارجى بين المراقبة الشديدة والحرية.

ـ اتباع جميع دول الوحدة الاقتصادية سياسة "الاستخلاص المحلى" القائمة على حصر النشاط الاقتصادى، وفرص الربح أبناء الإقليم دون غيرهم لا فرق فى ذلك بين العربى والأجنبى، وقد فشلت جميع المحاولات المبذولة لإيقاف هذا الاتجاه عند حدود معينة.

ـ عدم تنسيق التخطيط بين البلاد العربية، والذى أدى إلى ما نلاحظه من أن هذه البلاد قد تبنت فى خططها نمطًا واحدًا للتنمية، الأمر الذى نتج عنه تقوية النزعة التنافسية لا التكاملية للاقتصاديات العربية التى تعتبر مسئولة إلى حد كبير عن ضآلة حجم التجارة البينية فى المنطقة العربية.

ثالثًا: الأسباب الناجمة عن فكرة السوق العربية المشتركة ذاتها:

ـ افتقار نظرية السوق العربية المشتركة حتى الآن إلى آلية لتسهيل تسوية قيم المعاملات بينها ؛ أى صندوق للمدفوعات .
ـ رفض مجلس الوحدة الاقتصادية ضم أى بلد عربى للسوق، ما لم يوقع اتفاقية الوحدة الاقتصادية؛ بحجة أن عدم توقيع الاتفاقية يشكل مخالفة صريحة للأحكام التى بنيت عليها السوق، وفقدانًا للانسجام القانونى بين الدول الأعضاء وبين سلطة السوق التشريعية. وقد جعل هذا الشرط السوق العربية المشتركة جزئية ومغلقة؛ مما يهدد وجودها، ويبعدها كثيرًا عن أهدافها الاقتصادية.
ـ إصدار المجلس الاقتصادى والاجتماعى ـ المسئول عن رسم سياسات العمل العربى المشترك ـ للعديد من القرارات، ولم ينفذ منها شيء.
رابعًا: الأسباب غير الاقتصادية:
لم تستطع الحكومات العربية ـ حتى الآن ـ أن تفرق فى تعاملها بين التقلبات السريعة والطارئة من جهة، وبين ارتباطاتها الاقتصادية ومطالب مواطنيها المعيشية فى الأجل الطويل من جهة أخرى؛ لذا فقد أثر عدم استقرار الجو السياسى العربى تأثيرًا بعيدًا ـ وسلبيًا فى معظم الأحيان ـ على حركة التعاون الاقتصادى، وشواهد ذلك تجميد عضوية مصر منذ 1987م، والغزو العراقى الغاشم لدولة الكويت فى 1990م، والصراع العربى ـ الإسرائيلى وتداعياته، إلى غير ذلك، وبالتوازى مع بقاء السوق العربية المشتركة مجرد فكرة، وعدم تحولها إلى واقع ـ ظهرت فى الأفق كيانات بديلة لم تنطلق من الرؤية العربية.
الكيانات البديلة : (المشروع الشرق أوسطى ـ المشروع المتوسطى)
للعرب مجموعة من الدوائر، فلمصر مثلاً خمس دوائر تتحرك فيها جميعًا: وهى: الإسلامية، والعربية، والمتوسطية، والإفريقية، والشرق أوسطية، ولبعض الدول العربية الآسيوية دوائر أخرى، وهكذا.
ولكن يشترك العرب جميعًا فى مجموعة من الدوائر الإقليمية التى يمكن لهم من خلالها العمل على إيجاد تكامل اقتصادى، يأتى على رأسها الدائرة الشرق أوسطية، والدائرة المتوسطية:
الدائرة الشرق أوسطية (المشروع الشرق أوسطى):
فى ظل نشوة إسرائيل بانتصارها الخاطف فى يونيو 1967م، حَلَمَ "ناحوم جولدمان " ـ الرئيس السابق للمؤتمر اليهودى العالمى ـ بأن تتحوّل إسرائيل إلى سويسرا الشرق الأوسط ومركزه المتقدم تكنولوجيًا، على أساس تطوير روابط اقتصادية إسرائيلية عربية تحقق منافع متبادلة، فى مقابل الانسحاب إلى حدود ما قبل 5 من يونيو 1967م(6).
وداعب الحُلم نفسه خيال شيمون بيريز "إن هدفنا هو خلق جماعة إقليمية من الدول ذات سوق مشتركة، وهيئات مركزية منتخبة على مثال الجماعة الأوربية".

ومع انعقاد مؤتمر مدريد (أكتوبر 1991م)، ثم المفاوضات متعددة الأطراف فى موسكو (يناير 1992م)، ثم اجتماعات مجموعة التنمية الاقتصادية الإقليمية (باريس 29 - 30 من أكتوبر 1992م، روما 4 - 5 من مايو 1993م، كوبنهاجن 8 - 9 من نوفمبر 1993م، الرباط 15 - 16 من يونيو 1994م) تبلورت فكرة الشرق أوسطية، ودعا ديفيد ليفى - نائب رئيس الوزراء، ووزير الخارجية، الليكودى المتشدد - فى يناير 1992م إلى "وقف الحروب فى الشرق الأوسط، وإقامة تعاون بين شعوب المنطقة".

كما تضمَّنت خطة كوبنهاجن - التى أقرتها 14 دولة عربية - 35 مشروعًا؛ تشمل مشروعات اقتصادية، وورش عمل، ودراسات جدوى تغطى عشرة مجالات هى: الاتصالات، النقل، الطاقة، السياحة، الزراعة، أسواق المال، الاستثمار، التجارة، التدريب، شبكات إقليمية.

وفى غضون ذلك يأتى إعلان المبادئ حول ترتيبات الحكم الذاتى الانتقالى (أوسلو) بين منظمة التحرير وإسرائيل 1993م، والذى تقول ملاحقه الاقتصادية: "البرنامج الإقليمى للتنمية الاقتصادية قد يتكون من العناصر التالية: إقامة صندوق تنمية الشرق الأوسط كخطوة أولى، ثم بنك تنمية للشرق الأوسط كخطوة ثانية (والذى استعيض عنه بفكرةQIZ الأمريكية)، وتطوير خطة مشتركة فلسطينية أردنية من أجل الاستغلال المنسق لمنطقة البحر الميت، وشق قناة (غزة - البحر الميت) وتحلية إقليمية لمياه البحر، ومشروعات تنمية أخرى للمياه، وخطة إقليمية للتنمية الزراعية شاملة جهدًا إقليميًا منسقًا لمنع التصحر، وربط الشبكات الكهربائية، والتعاون الإقليمى فى نقل وتوزيع والاستغلال الصناعى للغاز والبترول وغيرهما من موارد الطاقة، وخطة تنمية إقليمية للسياحة والنقل والاتصالات، إلى جانب التعاون الإقليمى فى المجالات الأخرى.

وتبنى إسرائيل على هذا وتتقدم إلى الأمام خطوات، وتوسع الدوائر ومعها المكاسب، فتوقع معاهدة (وادى عربة) مع الأردن 1994م، والتى تشير المادة السابعة منها إلى: "تعاون اقتصادى ثنائى فى إطار إقليمى، والتعاون التجارى، وإقامة منطقة تجارة حرة، والاستثمار، والبنوك، والصناعة، والعمالة، وطرق إقليمية سريعة، ومشروعات للربط الكهربائى الإقليمى، وتطوير وادى غور الأردن ومنطقة العقبة/ إيلات".

ويلاحظ التصاعد التدريجى لنبرة الحديث عن تعاون إقليمى (شرق أوسطى).

ثم تأتى المؤتمرات الاقتصادية لدول الشرق الأوسط وشمال إفريقيا (الدار البيضاء 1994م، عمان 1995م، القاهرة 1996م، الدوحة 1997م)، فيدعو إعلان الدار البيضاء - بكل وضوح ودون أدنى مواربة - إلى: "وضع أسس

الجماعة الاقتصادية للشرق الأوسط وشمال إفريقيا، والتى تقتضى - فى مرحلة معينة - حرية تدفق البضائع، ورأس المال، واليد العاملة فى جميع أرجاء المنطقة"، وكذلك يدعو إلى مواصلة خطوات إنهاء المقاطعة الاقتصادية لإسرائيل، ويشير إلى إنهاء دول مجلس التعاون الخليجى المقاطعة الاقتصادية من الدرجتين الثانية والثالثة.

وفى مؤتمر الدوحة 1997م تعقد إسرائيل والأردن اتفاقية الـ QIZبمشاركة أمريكية، ثم مع مصر فى 14 من ديسمبر 2004م.

وترتكز الشرق أوسطية من المنظور الإسرائيلى على مقايضة الأرض بالأمن والتطبيع والتعاون، وتعنى - إسرائيل - التعاون الاقتصادى الإقليمى الذى يقدم الفرص والمكاسب لإسرائيل، وتعتبره الحافز القوى للسلام داخلها، لتقبل بالانسحاب من الأراضى العربية المحتلة.

ويشير أستاذ الاقتصاد الإسرائيلى حاييم بن شاحار إلى أن المكاسب الاقتصادية قد تعوض ما يسمى بالتنازلات السياسية، ونقص المياه قد يولد صراعًا، ويمثل عقبة أمام علاقات السلام، واتفاقية السلام قد تبقى حبرًا على ورق حتى يرسخها نظام للعلاقات الاقتصادية، يخلق مصالح دائمة بين أطرافها(7).

ملاحظات على المشروع الشرق أوسطى:

رغم إصرار إسرائيل على تفعيل المشروع الشرق أوسطى، فإن هذا المشروع عليه ملاحظات عدة تشكك فى جدواه الاقتصادية للدول العربية؛ إذ ينبغى استبعاد تكاليف بناء السلام فى الأجل القصير، والتى تشمل: تحويل الصناعات العسكرية إلى الإنتاج المدنى، وخفض حجم القوات المسلحة، وإعادة تخصيص الموارد، وإعادة هيكلة الموازنات.

كما أن هناك شكًا من أن السلام سوف يعزز حوافز الحكومات للإصلاح الاقتصادى، رغم أنه لن ينهى المخاوف والتحفظات على برامج المنظمات الدولية للإصلاح.

وكذلك هناك عدم تأكد من أن جذب رأس المال الأجنبى سيتحقق بالكم الملائم لدعم الإصلاح الاقتصادى، وخفض تكاليف الأجل القصير، وليس واضحًا من أين يمكن أن تأتى المساعدة المالية الغربية كجائزة للسلام، كما أن تمويل المنظمات الدولية لا يكفى لخطة مارشال الشرق الأوسط.

ومن المشكوك فيه تحقيق المنافع المحتملة - رغم الإمكانات الحقيقية - بدون تغييرات أساسية فى البنى السياسية.

وترى إحدى الدراسات الأمريكية(9)، أن مصر وإسرائيل - رغم استمرار السلام بينهما - يملكان القليل لتوضيح الطريق إلى روابط اقتصادية، لكن إسرائيل والأردن والفلسطينيين، تربطهم علاقات اقتصادية متشابكة وذات نسيج يصعب فكه.

وتطرح الدراسة أربعة سيناريوهات لتطور العلاقات بين الأطراف الثلاثة:
أولها: انتقال محدود للسلع والعمالة بين الأطراف المكتفية ذاتيًا.
وثانيها: تدفق حر للسلع والعمالة بين الأردن والمناطق الفلسطينية، وتدفق ضئيل مع إسرائيل (وهو وضع ما قبل 1967م).
وثالثها: منطقة تجارة على أساس تدفق حر للسلع بدون تدفق كبير للعمل بين إسرائيل والمناطق الأخرى.
ورابعها: بينولوكس (تدفق حر) للسلع والعمل بين الأطراف الثلاثة.
وترى الدراسة أن السيناريو الرابع يحقق ازدهارًا أكبر لهذا التجمع الاقتصادى الإقليمى الفرعى، وتكلفة تمويل التنمية فى إطاره هى الأدنى، كما ترى أن التجمع يحقق كسبًا أكبر للاقتصادين: الأصغر والأدنى، خاصة الفلسطينى؛ بدعوى أن الاقتصاد الإسرائيلى هو الأكبر والأقل تأثيرًا فى العلاقات الإقليمية، وأنه يملك توقعات أفضل فى الأجل المتوسط، وأن حاجته إلى جائزة السلام أقل من الطرفين العربيين.
وترتكز الشرق أوسطية - عند بعض المفكرين الاقتصاديين العرب (10) على ما يسمى بخيار البينولوكس، ومنطقة تجارة حرة فلسطينية إسرائيلية، ومشروعات الربط الإقليمى فى مجالات الطاقة، والسياحة، والبنية التحتية، والمياه، وقناة البحر الميت/ خليج العقبة، والبنك الإقليمى للشرق الأوسط، وجامعة الشرق الأوسط، والتعاون الزراعى، وتحويل الجولان إلى منطقة صناعية.
وينتقد بعض هؤلاء ما يسمى بالنظرة الاقتصادية المجردة للسلام، مؤكدين تشابك الأبعاد الاقتصادية مع غيرها من الأبعاد السياسية والتاريخية والثقافية والنفسية .. فى الصراع العربى الإسرائيلى، ويشددون على أن البعد الاقتصادى للتسوية يعتبر من أهم أبعادها؛ حيث يحل الغزو الاقتصادى محل الغزو العسكرى، وكما يرون أن الرؤى العربية المؤيدة للتطبيع والتعاون تستهدف تسويق المفاهيم والمخططات الاستراتيجية الجديدة بطبعات وعبوات محلية جيدة الصنع والإخراج، وإنضاج عناصر الفكر الصهيونى فى مرحلة ما بعد التسوية، مؤكدين أن مفاوضات السلام لا بد أن تفضى من خلال آلية المفاوضات متعددة الأطراف إلى نشوء مجموعة من الأنظمة الوظيفية الفرعية، والمشروعات الاقتصادية الإقليمية، وإقامة نظام شرق أوسطى ينهى النظام العربى، ويفككه إلى أنظمة فرعية للمغرب والمشرق والخليج والأطراف الجنوبية (مجزأة ومخترقة ومندمجة مع أطراف غير عربية)، ويؤمِّن السيادة الاستراتيجية لإسرائيل فى المنطقة العربية، مما يعنى أن مشروع الاقتصاد الشرق أوسطى يقف عائقًا جديدًا أمام تفعيل فكرة السوق العربية المشتركة؛ إذ يفضى إلى تشرذم الدول العربية بين عضو فى هذا المشرو ع وآخر فى تكتل

اقتصادى مغاير، وهكذا مع تضاؤل فرص المكاسب الاقتصادية للعرب؛ إذ إن تلك المكاسب سوف تذهب لإسرائيل، بسبب المعطيات الموضوعية، والهياكل المؤسسية، وأنماط السلطة التى تحكم الأوضاع العربية، وفى ظل الترتيبات الاقتصادية الجديدة يمكن أن يتحول العديد من البلدان العربية إلى بلدان مصدرة للخامات والمكونات لتغذية الصناعات الإسرائيلية، خاصة مع ما يطرحه اقتصاديون إسرائيليون بأن تتخصص مصر فى إنتاج غزل القطن، وتفصيل الملابس وغيرهما من الأنشطة كثيفة العمالة، بينما تتخصص إسرائيل فى الأنشطة المتقدمة مثل: التصميم والطباعة والتسويق.

ومما لا شك فيه أن فتح الأسواق العربية سوف يوسع صادرات إسرائيل الصناعية، ويزيد جاذبيتها للاستثمارات والتكنولوجيا الأجنبية، ومع ذلك فإن القضية ليست المكاسب والأعباء؛ لأن إسرائيل دولة ذات مشروع، وليست مجرد دولة جوار، ومن ثم فالأمر ليس مجرد الربح والخسارة بالمفهوم الاقتصادى الذى يتبناه التجار فى السوق.

الدائرة المتوسطية (المشروع المتوسطى):

المتوسطية هى دائرة من الدوائر التى تحاول أن تجذب إليها العلاقات الدولية العربية تحت تأثيرات لعبة الصراع العالمى، وتوازنات القوى الإقليمية، عبر العقود الثلاثة الأخيرة من القرن 20، وعلى نحو يقطع توجه هذه العلاقات نحو الدائرة العربية والإسلامية، أى على النحو الذى يهدد الهوية العربية الإسلامية للمنطقة، تحت مبررات المصالح المادية فى وقت تشهد فيه هذه الهوية تحديات مهمة بقدر ما تشهد أيضًا المصالح العربية تحديات خطيرة(11).

والمتوسطية ليست إلا عبوات جديدة لمحتويات قديمة، تعبَّأ تحت مبرر تعاون حكومات وشعوب حوض المتوسط لمواجهة تحديات مشتركة، ولتحقيق مصالح مشتركة، وذلك فى وقت يثور فيه التساؤل حول ماهية هذا المشترك من تهديدات أو من مصالح، وحول مدى تطابقه مع منظور الطرفين المعنيين (شمال المتوسط الأوربى، وجنوبه، وشرقه العربى إلى جانب إسرائيل).

ملاحظات على المشروع المتوسطى:

ـ هل يمكن للتوجه المتوسطى أن يخدم المصالح والقضايا العربية؛ فى ظل غموض مفهوم المتوسطية من حيث الأطراف، والنطاق، والأهداف، ومضمون السياسات التعاونية، ومستواها، ووسائلها، وأدواتها، وهياكلها المؤسسية.

ـ هناك ذاكرة الميراث الاستعمارى الطويل لدول شمال المتوسط، والصورة السلبية التى تنشط بها أجهزة الإعلام الغربية بصفة عامة حول العرب والمسلمين.

ـ ستتأثر الهوية القومية والثقافية والحضارية للمنطقة سلبًا بإلحاقها بطرف أقوى على الصعيد المادى يختلف مع الهوية الذاتية؛ بل ويقاومها.

ـ وفى ظل عدم وجود قدرة عربية مناسبة سوف تنتهى المتوسطية بإلحاق المغرب العربى بأوربا وانفصاله عن بقية الكيان العربى.
ـ كما أنه فى ظل أوجه عدم التكافؤ، بل والخلل الاقتصادى بين جانبى المتوسط يتعذر قيام تنمية مشتركة حقيقية لصالح الطرفين فى الوقت نفسه بدون إرادة مهمة من جانب الشمال، وبدون متغيرات جذرية فيما بين دول الجنوب.
ـ وليس من المنطقى أن يقسم الاتحاد الأوربى الدول العربية إلى قسمين: أحدهما يضم دول جنوب وشرق المتوسط ومعها الأردن، ويتم التفاوض مع هذه الدول فى إطار الشراكة الأوربية المتوسطية الشاملة باتجاه منطقة تجارة حرة، والثانى هو دول الخليج التى تجرى مفاوضات خاصة على قضايا جزئية فى العلاقات الاقتصادية بين الطرفين، منفصلة عن إطار الشراكة.
ويُلاحظ أيضًا أن التعاون التكنولوجى فى مشروع الشراكة الذى يطرحه الاتحاد الأوربى أشبه بإعلان النوايا، مثل الحديث العام عن تشجيع روابط قوية بين المجتمعات العلمية من الجانبين، ويتجاهل إزالة الحواجز أمام انتقال التكنولوجيا الأوربية إلى الدول العربية.
كما أنه ليس من المنطقى أن يتم تحرير حركة التجارة وتحرير حركة رأس المال فى حين تقيد حركة عنصر العمل، وطرح هذه القضية سيكون من أجل الضغط لتحفيز الأوربيين لزيادة تدفق استثماراتهم المباشرة إلى الدول العربية، كى يتجنبوا تدفق العمالة العربية إلى أوربا.
ـ يحذر خبراء صندوق النقد الدولى من الآثار السلبية التى ستتعرض لها اقتصادات دول جنوب وشرق المتوسط لدى تطبيق اتفاقات الشراكة الأوربية المتوسطية؛ فيشير بول شابرييه ـ الرئيس السابق لإدارة الشرق الأوسط فى الصندوق ـ إلى أن دول جنوب المتوسط ستتعرض لخسائر مالية بسبب الشراكة مع أوربا من جراء ما سيترتب عليها من خفض إيرادات الرسوم الجمركية، والتكاليف الكبيرة لتعديل هياكلها العمالية والاستثمارية ودعم صناعاتها، فى حين أن تدفق الاستثمارات الأوربية إليها غير مؤكد، خاصة إذا بقيت الحواجز بين دول جنوب وشرق المتوسط.
ويسود الخوف فى الأوساط الاقتصادية العربية من أن تكون المشروعات المتوسطية المختلفة، ليست إلا محاولة أخرى لدمج إسرائيل فى المنطقة، حتى فى ظل تعثر عملية السلام، وعدم اكتمال حلقاتها؛ ومن ثم يجب التحذير من الاستمرار فى الشراكة دون تقدم فى عملية السلام، خاصة فى ظل التردد الأوربى من المشاركة فى هذه العملية .
وعلى ضوء مشاكل العلاقات الأوربية الأمريكية ومشاكل العلاقات الأوربية الأوربية، فإن المشروع المتوسطى لن يكون وسيلة فعالة وحاسمة فى كسر الهيمنة الأمريكية على المنطقة، بل قد يكون قناة أخرى من قنوات تكريسها،

وربط المنطقة باستراتيجية الأمن الغربية التى ما زالت تقودها الولايات المتحدة.
كما يتصادم المنظور الأوربى لقضايا الديموقراطية، وحقوق الإنسان، والهجرة، والأمن التقليدى فى مشروع الشراكة، مع كثير من المنطلقات العربية حول هذه القضايا، وعلى نحو يثير إشكالية التدخلات الخارجية، وعدم مراعاة المصالح العربية، والمعايير المزدوجة.
ومما يلاحظ على هذا المشروع أيضًا أنه يحمل حديثًا عن مسئوليات دول الجنوب أكثر مما يحمل عن مسئوليات الاتحاد الأوربى تجاه الاستقرار السياسى والأمنى والتكامل الاقتصادى، ويميل إلى فرض الأجندة الأوربية عمومًا على المتوسط ككل، وعلى العرب خصوصًا، ويتضح ذلك من أساليب العلاج المقترحة للمشاكل الاقتصادية والإرهاب والهجرة.
ورغم ذلك فإن المتوسطية تحمل من الفرص أكثر مما تحمل الشرق أوسطية لسببين:
1 - اتساع التعاون الاقتصادى الذى يشمل حوض المتوسط كله، وهذا من شأنه إضعاف المزايا النسبية التى قد تنفرد بها إسرائيل فى إطار الصيغة الشرق أوسطية؛ شريطة أن تنجح الدول العربية فى المساومة على صعيد التعاون المتوسطى.
2 - الدول العربية أمام ما يسمى بـ (العولمة)، وتكوين تكتلات اقتصادية إقليمية فى عالم يتسم بدرجة عالية من الاعتماد المتبادل والعابر للقوميات، وهى الظواهر التى تفرض صعوبات متزايدة للقيام بعمليات النمو والتطوير فى ظل وحدات قطرية مغلقة؛ ومن ثم فإن اندماج الأقطار العربية فرادى فى البنية الجديدة للاقتصاد العالمى سينعكس بالسلب على عمليات التنمية العربية(13).
ولا يمكن لذى عينين أن يقارن بين المشروعات الثلاثة (العربى والمتوسطى والشرق أوسطى)؛ إذ لا يمكن مقارنة منافع المشروع العربى المؤكدة، بالمنافع الأخرى المحتملة، كما لا يمكن مقارنة عناق الإخوة بعناق الأعداء ؛ فهذا مستعمر قديم، وذاك ما زال يحمل سلاحه فى يده.
وسنة الله فى أرضه أن نأخذ بالأسباب المادية التى توصل إلى نتائجها المتوقعة بإذن الله، من هنا وجب على صانع القرار العربى أن يتحلى بالشجاعة فى اتخاذ قراره، وأن يبدأ الجميع صفحة جديدة تتغلب فيها المصلحة العامة على وهم المصلحة الخاصة، فتغييرنا ما بأنفسنا هو أول الطريق، لكى يغير الله ما بنا.

قائمة بأهم المراجع

مراجع عربية:

ـ الإمـام/ محمـد محمـود، التكامـل الاقتصـادى بـين النظريـة والتطبيـق، معهـد البحوث والدراسات العربية، المنظمـة العربيـة للتربيـة والثقافـة والعلـوم، جامعـة الدول العربية 2000م.

ـ الرفاعى عبد الحكيم، السياسة الجمركية الدولية والتكتلات الاقتصـادية، طبعـة الجمعية المصرية للاقتصاد السياسى والإحصاء والتشريع، القاهرة 1976م.

ـ عبـد العليم طـه، الشـرق أوسـطية .. الأبعـاد الاقتصـادية والتكنولوجيـة، بحـث منشور ضمن أعمال المؤتمر العلمى السنوى العاشر للبحوث السياسية، مركز البحوث والدراسات السياسية، كلية الاقتصاد والعلوم السياسية، جامعة القاهرة، 7 - 9 من ديسمبر 1996م، المحرر د. نادية مصطفى.

ـ مصطفى. نادية، مصر والمشروع المتوسطى، بحث منشور ضمن أعمال المؤتمر العلمى السنوى العاشر للبحوث السياسية، مركز البحوث والدراسات السياسية، كلية الاقتصاد والعلوم السياسية، جامعة القاهرة، 7- 9 من ديسمبر 1996م، المحرر د. نادية مصطفى.

ـ النجار. أحمد السيد، المشروع المتوسطى .. الأبعاد الاقتصادية والتكنولوجية، بحث منشور ضمن أعمال المؤتمر العلمى السنوى العاشر للبحوث السياسية، مركز البحوث والدراسات السياسية، كلية الاقتصاد والعلوم السياسية، جامعة القاهرة، 7- 9 من ديسمبر 1996م، المحرر د. نادية مصطفى.

ـ جامعة الدول العربية، الأمانة العامة، التقرير الاقتصادى العربى الموحد، سبتمبر 2000م.

ـ عبد الفضيل. محمود، "مشاريع الترتيبات الاقتصادية الشرق أوسطية .. التصورات، المحاذير، أشكال المواجهة"، ورقة مقدمة إلى ندوة الوطن العربى والتحديات الشرق أوسطية الجديدة، 12- 13 من نوفمبر 1993م، مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت.

ـ العراقى. مدحت، العلاقات التجارية العربية الإسرائيلية بين الإسرار والإعلان، مجلة القدس، مركز الإعلام العربى (القاهرة)، العدد (73) يناير 2005م.

ـ رمزى. سلامة، دور البرلمانات العربية فى تفعيل وإنجاز السوق العربية المشتركة، ورقة عمل مقدمة من المستشار الاقتصادى بمجلس الأمة الكويتى

أ.د. سلامة رمزى إلى عبد الوهاب الهارون - رئيس لجنة الشئون المالية والاقتصادية، فبراير 2001م.

مراجع أجنبية:

* The Economic of Middle East Peace, Stanley Fischer, Dani Rodric a Elias Yuma, eds. Cambridge, Massachusetts& London, England: The MIT Press 1993.

* Patric Clawson& Howard Rosen, The Economic Consequences of peace for Israel, The Palestinians and Jordan, Policy Papers, No. 25, Washington: The Washington Institute for Near East Policy, 1991.

مراجع إليكترونية:

ـ موقع مجلس الوحدة الاقتصادية العربية www.caeu.org.eg

الهوامش:

(1) الإمام . محمد محمود، التكامل الاقتصادى الإقليمى بين النظرية والتطبيق، طبعة معهد البحوث والدراسات العربية، المنظمة العربية للتربية والثقافة والعلوم، جامعة الدول العربية، طبعة 2000م، ص4.

(2) التقرير الاقتصادى العربى الموحد، الأمانة العامة لجامعة الدول العربية، سبتمبر 2000م، المقدمة.

(3) الرفاعى. عبد الحكيم، السياسة الجمركية الدولية والتكتلات الاقتصادية، طبعة الجمعية المصرية للاقتصاد السياسى والإحصاء والتشريع، القاهرة 1976م، ص251.

(4) استراتيجية التكامل الاقتصادى العربى خلال العقدين القادمين (2000-2020)، مجلس الوحدة الاقتصادية العربية، نقلاً عن موقع المجلس على شبكة المعلومات الدولية www.caeu.org.eg

(5) سلامة. رمزى، دور البرلمانات العربية فى تفعيل وإنجاز السوق العربية المشتركة، ورقة عمل مقدمة من المستشار الاقتصادى بمجلس الأمة الكويتى أ.د. سلامة رمزى إلى عبد الوهاب الهارون - رئيس لجنة الشئون المالية والاقتصادية، فبراير 2001م.

(6) العراقـى. مـدحت، العلاقـات التجاريـة العربيـة الإسـرائيلية بـين الإسـرار والإعلان، مجلة القدس، العدد (73) يناير 2005م، ص33.

(7) عبـد العلـيم. طـه،، الشـرق أوسـطية .. الأبعـاد الاقتصـادية والتكنولوجيـة، بحث منشور ضمن أعمال المؤتمر العلمـى السنوى العاشر للبحـوث السياسية، مركز البحوث والدراسات السياسية، كلية الاقتصاد والعلوم السياسية، جامعة القاهرة، 7- 9 من ديسمبر 1996م، المحرر د. نادية مصطفى، ص235.

(8) Patric Clawson& Howard Rosen, The Economic Consequences of peace for Israel, The Palestinians and Jordan, Policy Papers, No. 25, Washington: The Washington Institute for Near East Policy, 1991.

(9) عبد الفضيل. محمود، "مشاريع الترتيبات الاقتصادية الشرق أوسطية .. التصورات، المحاذير، أشكال المواجهة"، ورقة مقدمة إلى ندوة الوطن العربى والتحـديات الشـرق أوسـطية الجديـدة، 12- 13 مـن نـوفمبر 1993م، مركـز دراسات الوحدة العربية، بيروت، ص 7 .

(10) مصـطفى. نادية، مصـر والمشـروع المتوسـطى، بحـث منشـور ضـمن أعمال المؤتمر العلمـى السنوى العاشر للبحـوث السياسية، مرجـع سبق ذكره، ص 423.

(11) النجـار. أحمـد السـيد، المشـروع المتوسـطى .. الأبعـاد الاقتصـادية والتكنولوجيـة، بحـث منشـور ضـمن أعمـال المـؤتمر العلمـى السـنوى العاشـر للبحوث السياسية، مرجع سبق ذكره، ص513.

(12) مصطفى. نادية، مرجع سبق ذكره، ص 455، بتصرف.